الكثير من المستثمرين أصابهم اليأس بشأن تدخل الحكومة في دعم السوق وإنقاذه من الانهيار

«بيان للاستثمار»: خسائر البورصة بعد أقل من شهر من العام الجديد تقترب من نظيرتها طوال 2015

قالت شركة بيان للاستثمار إن سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) واصل اداءه السلبي الذي يشهده منذ عدة سنوات في حين بلغت نسبة تراجع المؤشر السعري منذ نهاية العام الماضي 11.91 في المئة.

واضافت الشركة في تقرير متخصص ان نسبة خسائر المؤشر الوزني خلال الفترة ذاتها بلغت 13.48 في المئة في حين وصلت نسبة خسارة مؤشر كويت 15 إلى 14.74 في المئة.

ومع نهاية الأسبوع المنقضي، فقد سجلت مؤشرات السوق الثلاثة خسائر واضحة هي الأقوى على المستوى الأسبوعي منذ فترة طويلة، ليصل إجمالي ما خسره السوق خلال الفترة منذ بداية العام الجاري وحتى الآن إلى اقل بقليل من الخسائر التي حققها السوق في عام 2015 بأكمله، حيث وصلت نسبة تراجع المؤشر السعري منذ نهاية العام الماضي إلى 11.91%، فيما بلغت نسبة خسائر المؤشر الوزني خلال نفس الفترة 13.48%، في حين وصلت نسبة خسارة مؤشر كويت 15 إلى 14.74%. كما بلغ ما خسره سوق الكويت للأوراق المالية منذ بداية العام الجاري ما يقرب من 3.28 مليار دينار، حيث وصلت قيمته الراسمالية إلى 21.98 مليار دينار، بعد أن كانت 25.27 في نهاية 2015، اي بخسارة نسبتها 13%. وعلى الصعيد الأسبوعي، فقد تراجعت القيمة الراسمالية للسوق في الأسبوع الماضي بنسبة بلغت 6.62% وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، حيث كانت 23.54 مليار دينار.

ويبدو أن الكثير من مستثمري سوق الكويت للأوراق المالية قد اصابهم كثير من اليأس بشان تدخل الحكومة في دعم السوق وإنقاذه من الانهيار، فالحكومة التي لم تتدخل ايام الوفرة المالية وأسعار النفط التي كانت تفوق الـ100 دولار ولم تقم باي إصلاحات اقتصادية تذكر حيث أن السوق لم يستفد من هذه التخمة المالية فلا يرجى من هذه الحكومة ان تتدخل في الوقت الذي اصبحت فيه أسعار النفط دون الـ20 دولار! مما ادى الى تراجع اسعار الأسهم المدرجة فيه منذ فترة، وانعكاس ذلك على مؤشرات السوق الثلاثة التي سجلت خسائر واضحة وكبيرة في الأونة الأخيرة، خاصة المؤشر السعري الذي تخطى خلال الأسبوع الماضي مستوى الـ5,000 نقطة نزولا، ليصل إلى ادنى مستوى له منذ عام 2004؛ فهناك العديد من الأسهم يتم التداول عليها بأسعار تقل كثيرا عن قيمتها العادلة أو حتى قيمتها الدفترية، وهو الأمر الذي كبد الكثير من المستثمرين خسائر فادحة دفعتهم إلى العزوف عن التداول في السوق ونقل استثماراتهم إلى قطاعات أخرى بعد أن تيقنوا أن لا جدوى من الاستثمار في سوق الأسهم الذي بات سوقا هشا غير جاذب للمستثمرين، إن استمرار التجاهل الحكومي للوضع الذي آل إليه السوق وعدم وضع خطوات جادة تساهم في عودة الثقة مرة أخرى، سيدفع بالكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال إلى ترك سوق الكويت للأوراق المالية واستثمار أموالهم في أسواق أخرى تتمتع بمستوى كاف من الثقة والطمأنينة، وهو الأمر الذي سيتسبب في إضعاف السوق أكثر وأكثر وسيكون له انعكاسات على مجمل الضمانات الموجودة في القطاع المالي والمصرفي إلى أن يصل لوضع قد تصعب فيه المعالجة.

من جهة أخرى، يأتي تراجع سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي بالتزامن مع الخسائر التي منيت بها جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شغل السوق المرتبة الرابعة في ترتيب أسواق الأسهم الخليجية من حيث نسبة الخسائر الأسبوعية، حيث سجل مؤشره السعري خسائر نسبتها 6.07%، في حين شغل سوق دبي المالي المرتبة الأولى كأكثر الأسواق خسارة خلال الأسبوع، وذلك بعد أن سجل مؤشره تراجعا نسبته 6.87%، وشغلت بورصة قطر المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشرها خسارة نسبتها 6.54%، فيما شغلت السوق المالية السعودية المرتبة الثالثة بعد أن وصلت نسبة خسائر مؤشرها إلى 6.42%. هذا وكانت بورصة البحرين هي الأقل خسارة بين أسواق الأسهم الخليجية في الأسبوع الماضي، حيث تراجع مؤشرها بنسبة 2.95%. وفيما يلي جدول يبين أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الماضي:

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي، فقد تكبدت مؤشرات السوق الثلاثة خسائر واضحة وهبطت إلى مستويات قياسية على وقع الضغوطات البيعية القوية التي شملت أسهمها عديدة في مختلف القطاعات، لاسيما الأسهم القيادية والثقيلة في قطاع البنوك، الأمر الذي انعكس على أداء مؤشر كويت 15 بشكل خاص، والذي لازال يسجل تراجعات تاريخية ومستويات لم يشهدها منذ بدء العمل به في مايو 2012. هذا وقد جاءت خسائر السوق في الأسبوع المنقضي في ظل تزايد عمليات البيع بشكل لافت، وسط نمو ملحوظ لنشاط التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الذي سبقه، لاسيما على صعيد عدد الأسهم المتداولة الذي ارتفع بأكثر من 64%، فيما لم تتخطى نسبة ارتفاع سيولة السوق 14.39%.

هذا وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع مسجلا خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة نتيجة الضغوط البيعية الحادة التي شهدها معظم الأسهم في جميع قطاعات السوق باستثناء قطاع التأمين الذي لم يتم التداول على أي من أسهمه خلال الجلسة، فيما تركزت عمليات البيع على الأسهم القيادية والثقيلة، وخاصة أسهم قطاع البنوك الذي تراجع مؤشره بنهاية الجلسة بنسبة تخطت الـ5%. أما في الجلسة التالية، فقد شهد السوق تباينا في أداء مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشرين الوزني والسعري تسجيل الخسائر في ظل استمرار عمليات البيع والمضاربات السريعة على بعض الأسهم، في حين تمكن مؤشر كويت 15 من تحقيق ارتفاعا بسيطا بدعم من عمليات الشراء الانتقائية التي تم تنفيذها على عدد محدود من الأسهم ذات الوزن الثقيل.

وفي جلسة يوم الثلاثاء، تمكن السوق من التماسك واستعادة اللون الأخضر مرة أخرى، حيث اجتمعت مؤشراته الثلاثة على تحقيق الارتفاع للمرة الأولى منذ بداية العام الجاري، خاصة وأن المؤشر السعري لم يتمكن قبل ذلك من تسجيل أية مكاسب منذ نهاية 2015، وقد جاء ذلك في ظل عمليات شراء انتقائية شملت بعض الأسهم التي سجلت تراجعات قياسية في الجلسات السابقة. هذا ولم ينجح السوق في مواصلة تحقيق الارتفاع، حيث جنحت مؤشراته الثلاثة إلى التراجع في جلستي نهاية الأسبوع، الأمر الذي فاقم من خسائر السوق على المستوى الأسبوعي بشكل واضح.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 4,946.33 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 6.07% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 7.08% بعد أن أغلق عند مستوى 330.24 نقطة. وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 767.74 نقطة، بانخفاض نسبته 7.32% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 14.39% ليصل إلى 15.90 مليون د.ك. تقريبا، كما سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 64.60%، ليبلغ 143.68 مليون سهم تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي بصدارة قطاع البنوك، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 9.14%، مغلقا عند مستوى 761.74 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية بعد أن تراجع مؤشره بنسبة بلغت 8.50%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 506.72 نقطة، في حين شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 844.10 نقطة، مسجلا انخفاضا بلغت نسبته 7.79%، أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع الاتصالات، إذ أقفل مؤشره عند مستوى 575.19 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 2.02%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 273.16 مليون سهم تقريبا، شكلت 38.02% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 212.88 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 29.63% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.65% بعد أن وصل إلى 112.40 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 41.21% بقيمة إجمالية بلغت 32.75 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 24.20% وبقيمة إجمالية بلغت 19.23 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 9.64 مليون د.ك.، شكلت حوالي 12.13% من إجمالي تداولات السوق.

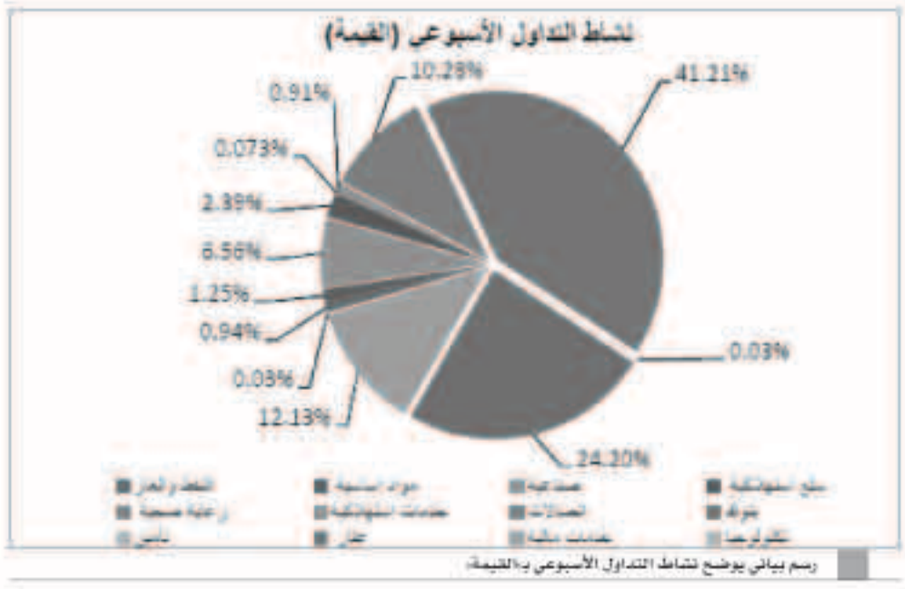

رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي بالقيمة.

- مؤشرات السوق الثلاثة هبطت إلى مستويات قياسية على وقع الضغوطات البيعية القوية خلال الأسبوع الماضي

«ديوان المحاسبة»: مشروع الخطة الاستراتيجية الجديدة نتاج عمل مكثف للقطاعات المختلفة

إسماعيل الغانم

أعلن ديوان المحاسبة تدشين مشروع خطته الاستراتيجية الرابعة للسنوات (2016 - 2020) باعتبارها إحدى الفعاليات الرقابية لاحتفال الديوان بمرور خمسين عاما على إنشائه.

وقال وكيل ديوان المحاسبة إسماعيل الغانم في بيان صحافي صادر عن الديوان إن مشروع الخطة الاستراتيجية الجديدة نتاج عمل مكلف تم من خلال ممثلي قطاعات الديوان المختلفة والعمل تحت ضغط كبير للخروج بهذه النتيجة المشرفة.

ودعا الغانم جميع منتسبي ديوان المحاسبة إلى المشاركة في إبداء الآراء والمقترحات حول الخطة القادمة من خلال البوابة الإلكترونية للديوان موضحا أن مشاركة الموظفين في وضع أهداف الخطة الاستراتيجية هي نهج ملزم لجميع من يعمل في هذه المؤسسة وتنفيذها على أرض الواقع ينقل الديوان نقلة نوعية في العمل الرقابي.

وأضاف أن التخطيط الاستراتيجي هو جهود تراكمية ينتهجها الديوان على مدى سنوات وصولا إلى الخطة الجديدة التي تعكس مفهوم العمل الجماعي للقطاعات حيث كان لكل فرد في الديوان بصمته في الخطة منوها بجهود كل فرق العمل التي ساهمت في إعداد هذه الخطة وإنجازها بما يتناسب مع طموحات العاملين في هذه المؤسسة.

من جانبها قالت عضوة اللجنة الرئيسية لإعداد مقترحات الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة وكبيرة المدققين في إدارة الرقابة المسبقة للخدمات الاقتصادية خولة الحذران إن كل خطة استراتيجية بنيت على إنجازات الخطة التي سبقتها وصدر عن تلك الخطط العديد من الإنجازات وثلم العمل التي أسهمت في إحداث نقلة نوعية في عمل الديوان وتحقيق التميز المهني والعمل المؤسسي.

وأضافت الحذران ان الخطة الاستراتيجية الجديدة ارتكزت على ثلاثة محاور أولها تفعيل الإدارة الاستراتيجية لديوان المحاسبة والثاني تناول دعم وتنمية القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة والقدرات المهنية للعاملين في حين ركز المحور الثالث على تطوير وسائل التواصل وتشجيع تبادل وزيادة المعرفة والخبرات.

من ناحيته قال عضو اللجنة والمدقق المساعد في إدارة المؤسسات المالية والاستثمارية عمر الكوس إن الخطة الحالية تتميز بوجود مؤشرات لقياس الأداء وتتضمن برنامجا زمنيا يوضح الفترات الزمنية المحددة لإنجاز كل هدف إضافة إلى تحديد الأطراف المسؤولة عن تنفيذ جهود الخطة لدعم المساءلة وتحقيق الشفافية.

بدورها قالت عضوة اللجنة ومستشارة إدارة الشؤون الإدارية نادية العلي إن الخطة التفصيلية اشتملت على عدة مراحل وهي تصميم خطة العمل وتقييم الاحتياجات وصياغة الرؤية والرسالة والقيم إضافة إلى تحديد المسائل الاستراتيجية والأهداف الرئيسية والفرعية ووضع مؤشرات الأداء وإعداد مصفوفة التنفيذ إلى جانب توثيق الخطة وتنفيذها والمتابعة والتقييم والابلاغ عن الأداء.

يذكر أن ديوان المحاسبة سيقيم احتفالية كبرى بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشائه في العاشر من شهر فبراير المقبل.

35.2 مليون دينار... صافي أرباح بنك بوبيان بنهاية 2015

أعلن بنك بوبيان ارتفاع أرباحه الصافية بنهاية عام 2015 بنسبة 25 في المئة لتبلغ 35,2 مليون دينار كويتي (الدولار يساوي 0,303 دينار) بربحية 17,09 فلس للسهم مقارنة بـ 28,2 مليون دينار صافي ربح بنهاية 2014 بربحية 13,70 فلس للسهم. وذكر البنك في بيان صحافي ان مجلس الإدارة أوصى بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5 في المئة من القيمة الإسمية للسهم (أي 5 فلوس للسهم الواحد) وأسهم منحة بواقع 5 في المئة (أي خمسة أسهم عن كل مئة سهم). وقال رئيس مجلس إدارة البنك محمود القليج بحسب البيان إن ارتفاع ربحية البنك يرجع إلى ثقة مساهمي بنك بوبيان وعملائه واجتهاد العاملين من أجل تحقيق أعلى مستويات الخدمة للعملاء مدعومة بالابتكار والإبداع.

وأوضح القليج أن المؤشرات شهدت نموا ملحوظا عام 2015 حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى 3,1 مليار دينار بنسبة نمو قدرها 18 في المئة كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 91,4 مليون دينار بنسبة نمو قدرها 17 في المئة. وأضاف أن ودائع العملاء زادت إلى 2,4 مليار دينار بنمو نسبته 15 في المئة وارتفع إجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك ليصل إلى 318 مليون دينار مقارنة مع 296 مليون دينار للعام السابق. ولفت إلى ارتفاع محفظة التمويل إلى 2,2 مليار دينار بنسبة نمو 20 في المئة إلى جانب الارتفاع المتواصل لقاعدة عملاء البنك كما ارتفعت الحصة السوقية من التمويل إلى حوالي 6,5 في المئة حاليا في حين ارتفعت حصة تمويل الأفراد إلى حوالي 10 في المئة.

محمود القليج

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي عادل الماجد إن بنك بوبيان حصل على موافقة بنك الكويت المركزي الأولية على المضي في إجراءات إصدار صكوك بغرض تعزيز قاعدة رأسماله عبر أدوات الشريحة الأولى لرأس المال وفقا لتعليمات (بازل3) على أساس صيغة المضاربة ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإصدار نحو 250 مليون دولار أميركي.

وأضاف الماجد أن (بوبيان) سيتخذ القرار النهائي بخصوص الإصدار المذكور وتوقيته بعد الحصول على الموافقات النهائية للجهات الرقابية وتوجيهاتها بذلك الشأن. وأوضح أن الإبداع والابتكار يمثلان ركيزة أساسية في عمل البنك مشددا على حرص البنك على تعزيز هذه القيمة من خلال ما يطرحه من منتجات وخدمات مبتكرة فالبيتها يطرح للمرة الأولى في السوق الكويتي. وبين أن الحديث عن إنجاز (بوبيان) في مجال الخدمات المصرفية الرقمية أو الإلكترونية هو حديث عن سنوات عديدة من الجهد والاستثمارات التي ضختها إدارة البنك مما يؤكد بعد النظر لديها وعلى بنائها استراتيجية أصبحت الآن في مرحلة جني ثمارها.

وقال إن التوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيا يأتي ضمن استراتيجية البنك التي تركز على العملاء باعتبارهم ركيزة التطور التي يسعى إليها البنك وأساس أي نجاح يمكن أن يحققه.

وبين الماجد أن آراء عملاء بوبيان كانت دوما محل تقدير حيث درج البنك على استطلاع آرائهم بمختلف الوسائل سواء من خلال الاستبيانات التي يقوم بها أو استطلاعات الرأي بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

وأشار إلى انفراد البنك بالعديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المميزة حيث كان أول من طرحها على مستوى السوق الكويتي ومنها السحب دون بطاقة إلى جانب السحب بالبطاقة المدنية.

«كامكو»: النمو الاقتصادي العالمي في 2016 سيكون أكثر تدرجاً من المتوقع

قالت شركة (كامكو للاستثمار) إن النمو الاقتصادي العالمي سيكون أكثر تدرجا مما كان متوقعا في أكتوبر 2015 إذ خفض صندوق النقد الدولي تقديراته للنمو الاقتصادي العالمي في تقريره الأخير عن آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2016 بعد خفضها ثلاث مرات في 2015.

وأضافت الشركة في تقرير متخصص أنه وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي الأخير حول مستجدات الآفاق الاقتصادية العالمية فقد ظل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي ضئيلا عام 2015 حيث بلغ 3ر1 في المئة.

وأرجعت ذلك إلى انخفاض معدل النمو المسجل في الاقتصادات الصاعدة والنامية حيث انخفضت تقديرات النمو للعام الخامس على التوالي وتراجعت معدلات النمو في الأسواق الصاعدة والنامية التي تشكل أكثر من ثلثي حجم النمو العالمي بواقع 60 نقطة أساس مقارنة بمستواها في العام السابق لتصل إلى نسبة 4 في المئة عام 2015.

وأوضحت أن صندوق النقد الدولي قدر معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بـ 2ر2 في المئة عام 2015 وسط توقع بانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عامي 2016 و2017 بنسب 2ر1 في المئة و9ر1 في المئة على التوالي.

ولفتت إلى أن الصندوق عدل توقعاته لكل منهما بانخفاض مقداره 100 نقطة أساس مقارنة بتوقعات شهر أكتوبر 2015 وأرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي يتوقع أن تتأثر بها الدول المصدرة للنفط.

ورأت (كامكو) في تقريرها أن الفرصة مازالت سانحة أمام السعودية لتنفيذ خطط التنويع الاقتصادي على المدى المتوسط وتنويع مصادر إيراداتها دون الاعتماد على النفط على المدى البعيد.

وأشارت إلى أن هناك العديد من الطرق لتمويل المشروعات «وإذا تم دمج هذه الطرق جيدا فإنها ستصلح من النموذج الحالي المعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي».

وذكرت أنه رغم هذه المخاوف فإن السعودية لديها الحيز المالي الكافي الذي يتيح لها تدبر شؤونها فضلا عن حرصها على تقييم الخيارات المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها المتمثلة في تنويع مصادر دخلها وعدم الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الوحيد لإيراداتها. وأوضحت أن الأصول المالية وغير المالية للسعودية تقدر بـ 1 تريليون دولار أمريكي باستثناء الاحتياطات النفطية ما يجعلها مصدرا جيدا للتمويل يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد غير النفطي مشيرة إلى أن السعودية تعمل على تقييم خيارات التخارج من المؤسسات المملوكة للدولة مثل شركة أرامكو بهدف سد الفجوة في الإنفاق المالي.

وعن الإيرادات المالية قالت (كامكو) في تقريرها إن السعودية أعادت النظر في مبادرات أخرى تتعلق بالضرائب والرسوم حيث تدرس المملكة تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ومن بين المبادرات التي طبقتها المملكة فعلا رفع أسعار منتجات البترول إلى نسبة 50 في المئة والسعي إلى رفع أسعار المرافق الخدمية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها.

وتوقعت أن تحذو بقية دول الخليج حذو السعودية بالمبادرة في ترشيد الإنفاق الرأسمالي وإعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية والتعجيل بتنفيذ المبادرات الرامية إلى تنويع اقتصاداتها.

للعام الثاني على التوالي

البنك الوطني... الراعي الذهبي لمنتدى إستراتيجية الطاقة

يقدم بنك الكويت الوطني رعايته الذهبية لمنتدى استراتيجية الطاقة للعام الثاني على التوالي والذي يقام بعد غد الثلاثاء 26 يناير 2016 في فندق الشيراتون - الكويت.

ويشارك بنك الكويت الوطني في هذا المؤتمر الذي تستضيفه مؤسسة البترول الكويتية ويفتتحه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح بحضور شخصيات اقتصادية إقليمية ومحلية بارزة وممثلين عن أهم شركات النفط والغاز العالمية.

كما سيشارك مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والنفط والتمويل التجاري في بنك الكويت الوطني براديب هاندا، في إحدى جلسات المنتدى الذي سيبحث المتغيرات الخارجية التي يواجهها قطاع المشتقات النفطية والتي من شأنها إحداث تغييرات جذرية في منهجية عمل هذا القطاع.

ويناقش المنتدى التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية، وكيف يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي التكيف مع واقع المشهد العالمي الجديد لقطاع الطاقة. ويهدف إلى توفير مناخ مناسب للتواصل بين المشاركين حول الإستراتيجيات المتاحة كما يوفر أجواء تفاعلية تتيح عرض وجهات النظر على الحضور ومشاركة الخبراء رؤيتهم في اتجاهات هذا القطاع الحيوي.

وتأتي مشاركة بنك الكويت الوطني في هذا المنتدى في إطار حرصه على وضع كافة إمكاناته وخبراته في دعم القطاع النفطي الكويتي والتزاما بالعلاقة الاستراتيجية والتاريخية التي تجمعه مع مؤسسة البترول الكويتية وكافة شركاتها التابعة عشريك مصرفي أول لها لأكثر من أربعة عقود.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد اند بورز وفيتش. كما يحتفظ بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة العاشرة على التوالي. وقد تأسس بنك الكويت الوطني في العام 1952 كأول بنك وطني وشركة مساهمة في منطقة الخليج. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية.